



POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

الإغلاق الفيدرالي الأمريكي 2025 صدام الإرادات بين ترامب والديمقراطيين



تقارير وتحليلات

وحدة الدراسات الاقتصادية

أكتوبر / 2025

www.policystudy.org

الإغلاق الفيدرالي الأمريكي 2025 صدام الإرادات بين ترامب والديمقراطيين



POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المستخلص

يحلل هذا التقرير أبعاد الإغلاق الفيدرالي الأمريكي الراهن بوصفه أزمة متعددة المستويات تمس جوهر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتنعكس بعمق على الاقتصاد الوطني والدور الدولي للولايات المتحدة. إذ تجاوز الإغلاق الحالي كونه تعثراً مالياً ليغدو أداة صراع سياسي وهيكلية بين إدارة ترامب والكتلة الديمقراطية في الكونغرس حول حدود سلطة الإنفاق واتجاهات السياسات الاجتماعية.

اقتصادياً، تقدر الخسائر الأسبوعية بنحو ٠,٢-٠,١ نقطة مئوية من الناتج المحلي، مع آثار مباشرة على العمالة والاستهلاك، وتداعيات غير مباشرة على ثقة الأسواق وتدفق البيانات الإحصائية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفيدرالي في قراراته. كما يتسبب تعطل البرامج الفدرالية في اضطرابات متفاوتة بين الولايات ويعمق التفاوت الاجتماعي.

قانونياً، تواجه الإدارة قيوداً صارمة بموجب قانون مناهضة النقص المالي، ما يجعل تهديدات الفصل أو إعادة توجيه التمويل عرضة للطعن أمام القضاء والكونغرس.

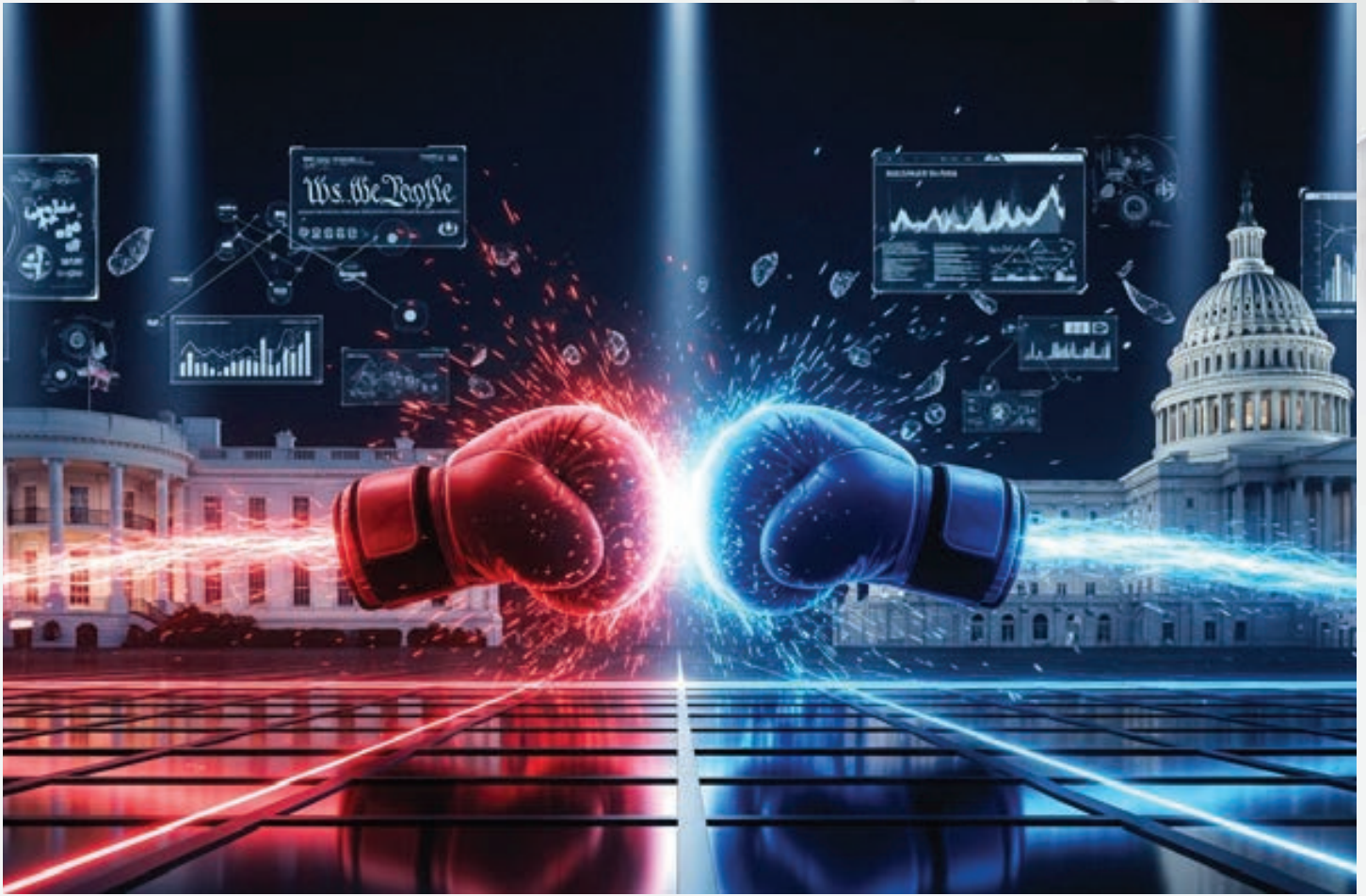
دولياً، يضعف الإغلاق الصورة المؤسسية للولايات المتحدة ويؤثر على توقيت المساعدات الخارجية ومصداقية التزاماتها.

ختاماً، يُبرز التقرير أن الأزمة تمثل اختباراً للنظام الأمريكي ذاته، وتؤكد الحاجة لإصلاحات دائمة تضمن استقرار التمويل الفيدرالي وتحمي الحوكمة الديمقراطية من رهانات التجاذب الحزبي.

المقدمة

في سابقة تُعيد إلى الأذهان أجواء الأزمات المالية والسياسية الكبرى في واشنطن، دخلت الحكومة الفيدرالية الأمريكية مجدداً حالة إغلاق جزئي هي الأطول والأكثر تعقيداً في عهد الرئيس دونالد ترامب، بعد فشل الكونغرس في تمرير قانون تمويل مؤقت يضمن استمرار الإنفاق الحكومي. هذا الإغلاق الذي بدأ مع مطلع أكتوبر ٢٠٢٥، لم يعد مجرد خلاف تقني حول الأرقام والميزانية، بل تحول إلى مواجهة سياسية مفتوحة بين البيت الأبيض الذي يسعى لفرض أجندته في ملفات الهجرة والرعاية الاجتماعية، والكتلة الديمقراطية التي ترفض ما تصفه بـ«الابتزاز المالي» على حساب الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع الأمريكي.

وبينما تتعطل مؤسسات حكومية كبرى، ويحال مئات الآلاف من الموظفين إلى إجازات قسرية، تتسع دوائر القلق الاقتصادي في الداخل والخارج، وسط تحذيرات من أن استمرار الإغلاق قد يُضعف النمو، ويقوض الثقة العالمية في متانة الإدارة الأمريكية، ويعيد طرح تساؤلات حول حدود السلطة التنفيذية ودور الكونغرس في ضبط الإنفاق العام. في هذا السياق، يأتي هذا التقرير التحليلي ليقدم قراءة شاملة لمشهد الإغلاق الفيدرالي الراهن، من زوايته السياسية والاقتصادية والقانونية، مستنداً إلى أحدث التطورات والمواقف داخل واشنطن وخارجها، لفهم كيف تحول الخلاف حول التمويل إلى اختبار عميق لمستقبل الحوكمة الأمريكية ذاتها.



الإغلاق الفيدرالي: تجلي صدام مؤسسي بين السلطتين

يشكل الإغلاق الفيدرالي الراهن في الولايات المتحدة تجلياً حاداً لصدام استراتيجي متراكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، يتمحور حول حدود الصلاحيات الرئاسية مقابل سلطة الكونغرس في ضبط الموازنة العامة وتوجيه الإنفاق الفيدرالي. فمنذ بداية الأزمة، تموضعت إدارة الرئيس دونالد ترامب في موقع المهاجم، مدفوعة برؤية تعتبر الإغلاق أداة ضغط سياسية قابلة للتوظيف في إعادة تشكيل أولويات الدولة، لا مجرد نتيجة خلاف إجرائي على الاعتمادات المالية.

تسييس التمويل الحكومي: استراتيجية البيت الأبيض

من هذا المنطلق، تبنى البيت الأبيض مقاربة تقوم على تسييس التمويل الحكومي واستخدامه كرافعة لفرض تعديلات هيكلية على سياسات الهجرة والرعاية الاجتماعية والإنفاق المحلي.

يتضح ذلك في الخطاب الرئاسي الأخير الذي لوح فيه ترامب بإمكانية إلغاء مشاريع في ولايات ذات أغلبية ديمقراطية أو تسريح موظفين اتحاديين بصورة دائمة، وليس مؤقتة، في سابقة تنذر بتوسيع مفهوم "الإغلاق" من أداة تفاوض إلى وسيلة لتقليص الجهاز الإداري الفيدرالي نفسه.

هذه المقاربة تعبر عن تحول نوعي في أدوات الحكم؛ إذ يسعى ترامب إلى تكريس نموذج "الرئيس القوي" الذي يدير الدولة بمنطق تفاوضي أقرب إلى عالم الأعمال، مستفيداً من الانقسام الحزبي العميق ومن حالة الاستقطاب الشعبي التي تجعل تكلفة المواجهة السياسية أقل من تكلفة التراجع.

معضلة الديمقراطيين: بين ضغط القواعد وهواجس الرأي العام

في المقابل، يقف الحزب الديمقراطي أمام معضلة مزدوجة:

- فمن جهة، يواجه ضغطاً داخلياً من قواعده التقدمية الراضة لأي تنازل يُضعف مكتسبات برنامج الرعاية الصحية (Obamacare) والدعم الاجتماعي للفئات منخفضة الدخل.
 - ومن جهة أخرى، يدرك قاداته في مجلس الشيوخ ومجلس النواب أن الإغلاق الطويل قد يرتد عليهم في الرأي العام إذا صور موقفهم على أنه تعطيل للمؤسسات الوطنية.
- إلا أن الديمقراطيين، وعلى رأسهم السيناتور تشاك شومر، يدركون أن التراجع السريع هذه المرة قد يعد انكساراً استراتيجياً بعد الانتقادات التي تعرضوا لها خلال إغلاق ٢٠١٨-٢٠١٩ عندما قبلوا بتسوية مؤقتة دون مكاسب ملموسة.
- لهذا، فهم يتمسكون اليوم بموقفهم بوصفه خط الدفاع الأخير عن السياسات الاجتماعية الليبرالية التي تشكل هوية الحزب في الداخل الأمريكي.

موازن القوى في الكونغرس: التعطيل الاستراتيجي مقابل الضغط الشعبي

على مستوى موازن القوى داخل الكونغرس، يبرز عامل معقد آخر:

فالجماهيريون يملكون الأغلبية الضئيلة في مجلس النواب، لكنهم يفتقرون إلى أغلبية حاسمة في مجلس الشيوخ تتيح تمرير تشريعات الإنفاق دون دعم ديمقراطي.

هذا التوازن الدقيق يمنح الديمقراطيين قدرة **تعطيل استراتيجي (strategic veto)** تجعلهم طرفاً لا غنى عنه في أي تسوية، في حين يراهن ترامب على **الضغط الشعبي والإعلامي** لتحويل الأزمة إلى صراع "رئيس ضد الكونغرس"، وهو إطار يخدمه سياسياً في تعبئة قاعدته الانتخابية مع اقتراب مرحلة انتخابات التجديد النصفية.

انسداد قنوات التفاوض واحتمالات التسوية

تُشير متابعة الخطابات الرسمية والتصريحات الصحفية الصادرة عن الجانبين إلى أن احتمالات حل سريع للأزمة تبقى محدودة للغاية. فغياب قنوات تفاوض فعالة، واستمرار كل طرف في حشد جمهوره عبر لغة التحدي والمساءلة، يعكسان إدراكاً ضمناً لدى القيادتين بأن الكلفة السياسية للإغلاق أقل من كلفة التنازل في الوقت الراهن.

ومع ذلك، يحذّر مراقبون من أن تبدل المزاج العام أو تفاقم الأضرار الاقتصادية قد يغير توازن القوى خلال الأسابيع القادمة، خصوصاً إذا بدأت المؤشرات الاقتصادية والمالية (مثل تراجع سوق الأسهم أو تأخر رواتب الموظفين الفيدراليين) بالضغط على الرأي العام في الاتجاه المعاكس.

إجمالاً، يعكس الإغلاق الفيدرالي الحالي تحولاً في طبيعة الممارسة السلطوية الأمريكية من نموذج التعاون المؤسسي بين السلطتين إلى نموذج الصراع عبر أدوات الميزانية، بما يُعيد تعريف العلاقة بين البيت الأبيض والكونغرس كفضاء تنازع على الشرعية السياسية، لا كشراكة في إدارة الدولة. وهو بذلك يشكل اختباراً حقيقياً لقدرة النظام الأمريكي على امتصاص الأزمات دون المساس بمرتكزاته الدستورية أو استقراره الاقتصادي.



الأساس القانوني للإغلاق: تفعيل مبدأ "عدم الإنفاق دون تفويض"

يستند الإغلاق الحكومي الأمريكي في جوهره إلى مبدأ قانوني راسخ يُعرف باسم "مبدأ عدم الإنفاق دون تخصيص تشريعي" (No Spending Without Appropriation)، والمكرس بموجب قانون مناهضة النقص المالي (Antideficiency Act) الصادر عام ١٨٨٤ والمعدل لاحقاً في القرن العشرين.

يمنع هذا القانون أي وكالة أو إدارة فدرالية من الالتزام المالي أو الإنفاق من الخزانة العامة دون تفويض صريح من الكونغرس عبر قانون الاعتمادات السنوي. وبموجب هذا المبدأ، يتوقف تلقائياً تمويل الأنشطة الحكومية "غير الأساسية" حالما تنتهي فترة التمويل السابقة دون إقرار موازنة جديدة أو قرار إنفاق مؤقت (Continuing Resolution).

هذا الإطار ليس مجرد إجراء محاسبي، بل يمثل تجسيداً عملياً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يجعل الكونغرس صاحب اليد العليا في التحكم في الإنفاق العام، ويمنع السلطة التنفيذية من تجاوز إرادة المشرع في استخدام المال العام لأغراض سياسية أو حزبية. ومن هنا، فإن الإغلاق ليس "قراراً سياسياً" بقدر ما هو نتيجة قانونية إلزامية لتوقف التمويل، مع بقاء صلاحيات محددة فقط لوكالات الأمن والدفاع والصحة العامة في مواصلة مهامها بوصفها "ضرورية لحماية الأرواح والممتلكات".

حدود السلطة التنفيذية أثناء الإغلاق: ما بين الإدارة والتعطيل

خلال فترات الإغلاق، تُمنح السلطة التنفيذية مساحة ضيقة لإدارة الموارد القائمة فقط في إطار ما يُعرف بـ "استمرار العمليات الضرورية" (excepted activities)، لكنها لا تمتلك قانوناً الحق في تحويل الأموال أو خلق مصادر تمويل بديلة دون موافقة الكونغرس.

مع ذلك، تظهر إدارة الرئيس دونالد ترامب استعداداً لاختيار هذه الحدود عبر الحديث عن أدوات تنفيذية بديلة مثل إعادة توجيه أموال موجودة من بنود أخرى أو تجميد ميزانيات مخصصة لولايات أو مشاريع محلية، وهي إجراءات قد تصطدم مباشرة بالسلطة الدستورية للكونغرس في "التحكم بالمال العام" (Power of the Purse).

هذه الاستراتيجية تعيد إلى الواجهة نقاشاً دستورياً قديماً حول مفهوم "الاستبداد بالميزانية" (Re-scission Authority)، أي قدرة الرئيس على إلغاء أو تعليق صرف مبالغ سبق أن وافق عليها الكونغرس. وقد حُسم هذا النقاش جزئياً في قضية "Clinton v. City of New York" عام 1998 عندما قضت المحكمة العليا بعدم دستورية "حق النقض الخطي للبنود المالية" (Line-item veto)، معتبرة أن الرئيس لا يمكنه تعديل قرارات الإنفاق دون تشريع جديد.

وبالتالي، فإن أي استخدام من إدارة ترامب لأوامر تنفيذية لإعادة توجيه الأموال سيواجه بطعون فورية أمام المحاكم الفيدرالية وربما يقود إلى أزمة دستورية حول مدى صلاحيات السلطة التنفيذية في زمن الإغلاق.

تهديدات الفصل الوظيفي: الإطار القانوني لمبدأ تقليص القوة العاملة (RIF)

أثار إعلان إدارة ترامب نيّتها فصل عدد من الموظفين الفيدراليين أثناء الإغلاق - وليس تسريحهم مؤقتاً - جدلاً قانونياً واسعاً في واشنطن.

إذ ينظم قانون الخدمة المدنية الفيدرالية وقواعد مكتب إدارة شؤون الموظفين (OPM Regulations) إجراءات ما يُعرف بـ«تقليص القوة العاملة» (Reduction in Force - RIF)، والتي تتطلب سلسلة من الإجراءات الرسمية تشمل:

- إشعاراً مسبقاً لا يقل عن 60 يوماً.
- تبريراً هيكلياً واضحاً مرتبطاً بإعادة التنظيم أو نقص التمويل المؤكد.
- ضمانات للموظفين في المراتب الأدنى تشمل حق الاستئناف أمام مجلس حماية نظام الاستحقاق الفيدرالي (MSPB).

وبالتالي، فإن أي محاولة لإجراء عمليات فصل فوري استناداً إلى الإغلاق دون المرور بهذه الإجراءات تمثل خرقاً واضحاً للمعايير القانونية والإدارية.

وقد بدأت بالفعل اتحادات العمال الفيدراليين مثل AFGE (الاتحاد الأمريكي لموظفي الحكومة) برفع شكاوى رسمية وتهديد بدعاوى قضائية ضد أي أوامر تنفيذية تعتبر "التفافاً على القوانين الإدارية".

وفي حال تنفيذ تلك التهديدات، يُتوقع أن تنظر محاكم العمل الفيدرالية في القضية باعتبارها سابقة تمس حماية الوظيفة العامة وتحد من مبدأ الحياد المهني في الخدمة المدنية.

جدلية السلطة التنفيذية والكونغرس: أزمة فصل سلطات بنوية

يمثل الإغلاق الحالي أكثر من أزمة تمويل؛ إنه امتحان لمرونة النموذج الدستوري الأمريكي الذي يقوم على توازن دقيق بين سلطة الرئيس التنفيذية وسلطة الكونغرس التشريعية.

ففي حين يمنح الدستور الرئيس سلطة تنفيذ القوانين وإدارة الوكالات الفيدرالية، يبقى الكونغرس هو المالك الحصري لحق الاعتمادات المالية، ما يجعل أي محاولة رئاسية لتجاوز هذا الترتيب تصرفاً ذا طابع شبه استبدادي في نظر الخبراء الدستوريين.

عدد من الباحثين في معهد Georgetown Law Center وBrookings يشيرون إلى أن إدارة ترامب تسعى عبر هذا النهج إلى إعادة تعريف مفهوم "السلطة التنفيذية الموسّعة" (Expanded Executive Power)، مستفيدة من ثغرات سابقة سمحت باستخدام الأوامر التنفيذية في قضايا الهجرة أو الدفاع الوطني.

لكنّ هذا المسار، إذا مضى فيه البيت الأبيض، قد يفتح الباب أمام نزاع دستوري مؤسسي يذكّر بأزمات مثل فضيحة "إيران-كوترا" في الثمانينيات أو نزاعات "صلاحيات الحرب" بين الكونغرس والرئاسة في بداية القرن الحادي والعشرين.

في ضوء هذه المعطيات، من المرجح أن يتخذ الإغلاق الحالي مساراً مزدوجاً:

- مسار إداري-قانوني داخلي، يتمحور حول الدعاوى النقابية والطعون ضد أي قرارات فصل أو

• **ومسار دستوري مؤسسي**، قد يُختبر فيه مجدداً مدى قدرة القضاء الأمريكي على فرض حدود قانونية على قرارات تنفيذية ذات طبيعة سياسية.

وفي كلتا الحالتين، فإن استمرار الإغلاق مع تصعيد الأوامر التنفيذية سيحوّل الأزمة من صراع موازنة إلى مواجهة بين السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، الأمر الذي يجعل البعد القانوني أحد أكثر محاور الأزمة حساسية وتأثيراً في مستقبل التوازن السياسي الأمريكي.



توقف الجهاز الإداري الفيدرالي: شلل جزئي بآثار إنسانية واقتصادية متراكمة

مع دخول الإغلاق الفيدرالي أسبوعه الثاني، بدأت التداعيات الميدانية تتبلور على شكل توقف إداري واسع النطاق. فقد جرى إرسال ما يزيد على ٨٠٠ ألف موظف فيدرالي إلى إجازات قسرية بلا أجر، بينما يواصل نحو ١,٢ مليون موظف آخرين العمل دون رواتب مؤقتة في قطاعات الأمن والنقل الجوي والرعاية الصحية والجيش، وفق تقديرات محدثة لمكتب الإدارة والميزانية (OMB).

هذه الفجوة بين العمل والأجر لا تمثل مجرد عبء مالي مؤقت؛ بل تتحول إلى صدمات استهلاكية محلية تقلص الطلب في قطاعات الخدمات والإسكان والبيع بالتجزئة، خاصة في الولايات التي تعتمد اقتصادياً على وجود كثيف للوظائف الحكومية مثل فيرجينيا، وميريلاند، وواشنطن العاصمة، ونيو مكسيكو.

وإذ كان العرف في الإغلاقات السابقة يقضي بتعويض الموظفين عن الرواتب المفقودة فور إعادة فتح الحكومة، فإن التلويح الرئاسي هذه المرة بإمكانية الفصل الدائم (Permanent Layoffs) يشكّل تحولاً نوعياً في طبيعة الأزمة. فبدلاً من خسائر مؤقتة يمكن استردادها، يصبح التأثير مستداماً، بما يعني انكماشاً هيكلياً في القطاع العام وتأثيراً مباشراً في معدلات البطالة والاستهلاك المحلي في المدى المتوسط.

البرامج الاجتماعية الحساسة: بين التمويل المؤقت والانكشاف الهيكلي

يتعدى تأثير الإغلاق حدود الوظائف إلى صميم شبكات الأمان الاجتماعي الأمريكية التي تعتمد على تدفق مستمر للتمويل الفيدرالي.

من أبرز الأمثلة برنامج التغذية التكميلية للنساء والأطفال (WIC) الذي يخدم أكثر من ٦,٥ مليون مستفيدة، ويعتمد على صندوق احتياطي محدود يغطي الإنفاق لأسابيع معدودة فقط. ومع استمرار الإغلاق، تشير تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) إلى أن موارد البرنامج قد تستنفد خلال منتصف أكتوبر، مما يجبر العديد من الولايات على تمويل مؤقت من ميزانياتها المحلية لتجنب توقف خدمات التغذية والرعاية الصحية للأمهات والأطفال.

وتواجه برامج أخرى مثل مساعدات الإسكان منخفض الدخل (HUD Programs) وبرامج دعم الرعاية في الطفولة المبكرة (Head Start) مصيراً مشابهاً، إذ تعتمد على اعتمادات سنوية لا يمكن صرفها في ظل غياب التمويل التشريعي، ما يهدد بزيادة معدلات الفقر وتعميق فجوات اللامساواة الاجتماعية في المجتمعات ذات الدخل المنخفض.

هذا الانكشاف يُبرز ضعف آلية التمويل الاجتماعي الفيدرالي في أوقات التعطيل السياسي، ويعيد طرح سؤال جوهري حول مدى استدامة نموذج الخدمات العامة المعتمد على الاعتمادات السنوية بدلاً من التمويل الهيكلي طويل الأجل.

قطاع المقاولات والإنفاق الحكومي: اختناق في سلسلة العقود والمشروعات

أحد أكثر القطاعات تأثراً بالإغلاق هو قطاع المقاولات الفيدرالية الذي يشغل ملايين العمال في الشركات المتوسطة والصغيرة المتعاملة مع الوكالات الحكومية.

مع توقف المدفوعات والعقود الجديدة، تشير تقديرات National Federation of Independent Business (NFIB) إلى أن ما يقارب ٣٠٪ من الشركات الصغيرة المتعاملة مع الحكومة تواجه مشكلات سيولة فورية، فيما أوقفت شركات كبرى من الباطن عملياتها مؤقتاً بانتظار استئناف التمويل.

هذا التعطل ينعكس على سلاسل الإمداد، ويهدد بتأخير مشاريع البنية التحتية، والدفاع، والبحث العلمي. كما أن عقود الخدمات التقنية والاستشارية، التي تمثل العمود الفقري لدعم الإدارات الفيدرالية، باتت مهددة بتقليصات طويلة المدى، ما يؤدي إلى تراجع استثماري ملموس في الابتكار والتكنولوجيا خلال العام المالي الجاري.

في الولايات الصناعية والعسكرية مثل تكساس، وألاباما، وأريزونا، حيث تنتشر مصانع وشركات متعاقدة مع وزارة الدفاع ووكالات النقل، بدأت تظهر بوادر بطالة جزئية مؤقتة، فيما أعلنت بعض الشركات نيتها إعادة النظر في عقودها المستقبلية مع الحكومة لتفادي مخاطر توقفات مماثلة.

تفاوت جغرافي في الأثر: ولايات متضررة وأخرى محصنة نسبياً

يتميز أثر الإغلاق بتوزيع غير متكافئ جغرافياً.

ففي حين تعاني مناطق واشنطن العاصمة وشمال فيرجينيا من العبء الأكبر بسبب كثافة الوظائف الفيدرالية، تشهد ولايات الجنوب والغرب الأوسط (مثل داكوتا الجنوبية ووايومنغ) تأثيراً محدوداً نسبياً نظراً لاعتمادها الأكبر على النشاط الزراعي أو الصناعي المحلي وليس على الإنفاق الحكومي المباشر.

إلا أن هذا التفاوت لا يلغي حقيقة أن الولايات الفقيرة أو ذات الهياكل الاجتماعية الهشة — مثل ألاباما، وميسيسيبي، ونيومكسيكو — تواجه مخاطر مضاعفة لأن برامج دعم الغذاء والرعاية فيها تمثل نسبة عالية من الدخل المحلي الإجمالي، ما يجعلها أكثر هشاشة أمام توقف التحويلات الفيدرالية.

وفق تحليل أولي لمكتب Moody's Analytics، فإن استمرار الإغلاق لأكثر من شهر سيؤدي إلى خسائر اقتصادية إجمالية تقدر بـ ٦ إلى ٨ مليارات دولار أسبوعياً من الناتج المحلي، مع ارتفاع البطالة بمقدار ٠,٢ إلى ٠,٣ نقطة مئوية على المستوى الوطني، وارتفاع أكبر في الولايات الحكومية المركزية.

النتائج الاجتماعية قصيرة الأمد: تصاعد عدم المساواة وتعميق الفجوات

توزيع الخسائر على هذا النحو يجعل الإغلاق عامل تفاقم لعدم المساواة الاجتماعية والمكانية في الولايات المتحدة. فالموظفون ذوو الأجور الثابتة والمستفيدون من برامج الدعم هم الأكثر تأثراً، بينما يظل القطاع المالي وكبار المستثمرين في مأمن نسبي في المدى القصير.

ويحذّر خبراء Urban Institute من أن استمرار الإغلاق قد يؤدي إلى زيادة نسب الفقر المؤقت بنحو ١٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٥، وهي زيادة تترك آثاراً تراكمية على مدى الأعوام التالية.

كما أن تعطيل البرامج التعليمية والبحثية الممولة فيدرالياً — خاصة في الجامعات العامة — سيؤثر على رأس المال البشري الوطني ويضعف التنافسية الأمريكية في المدى المتوسط.

في المحصلة، يشير هذا المشهد المتشابك إلى أن الإغلاق الفيدرالي الحالي لا يقتصر

على تجميد آليات الدولة فحسب، بل يعمل كمْسَرِّعٍ لاختلالات اقتصادية واجتماعية قائمة. ففي حين يحاول البيت الأبيض توظيف الأزمة كورقة ضغط سياسية، فإن النتائج الفعلية على الأرض تكشف عن تآكل في قدرة الدولة الفيدرالية على ضمان استمرارية الخدمات الأساسية في ظل الانقسام السياسي، وعن هشاشة النموذج الاقتصادي الأمريكي أمام الاضطرابات السياسية الداخلية.



غياب البيانات الرسمية: عتمة رقمية في قلب الاقتصاد الأمريكي

يشكل الإغلاق الفيدرالي الحالي أزمة معلوماتية غير مسبوقة في البنية الاقتصادية للولايات المتحدة، إذ يؤدي إلى تعطيل مؤقت أو كلي لإصدار العديد من المؤشرات الرسمية التي يعتمد عليها صانعو السياسات والمؤسسات المالية العالمية في قراءة الأداء الاقتصادي.

فقد أعلنت مكاتب الإحصاء والعمل والاقتصاد، ومنها (Bureau of Labor Statistics (BLS و (Bureau of Economic Analysis (BEA Report)، ومؤشرات التضخم والأسعار، وحسابات الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوية، بسبب توقف التمويل التشغيلي.

هذا الانقطاع في تدفق البيانات يحدث ما يمكن تسميته بـ «الفراغ الإحصائي» (Statistical Void) الذي يشل أدوات الرصد الاقتصادي ويمنع المؤسسات المالية من تحديث توقعاتها بشكل دقيق. ففي اقتصاد يعتمد على «الزمن الحقيقي» للبيانات لاتخاذ قرارات نقدية واستثمارية، يُعتبر غياب الأرقام الرسمية لأسابيع بمثابة فقدان البوصلة في لحظة اضطراب.

• انعكاس مباشر على الاحتياطي الفيدرالي: سياسة نقدية في منطقة عمياء

يتعامل الاحتياطي الفيدرالي (Fed) حالياً مع واحدة من أكثر مراحل الغموض في تقييمه للوضع الاقتصادي منذ جائحة «كوفيد-19».

ففي غياب بيانات موثوقة حول التضخم، والبطالة، والإنفاق الأسري، يضطر صانعو القرار النقدي إلى الاعتماد على مؤشرات بديلة غير رسمية مثل بيانات القطاع الخاص أو النماذج التقديرية التي تصدرها شركات تحليل الأسواق (nowcasting models). إلا أن هذه النماذج، كما يؤكد محللو Federal Reserve Bank of St. Louis، تحمل هامش خطأ مرتفعاً عندما لا تتوفر بيانات حكومية حديثة لتصحيح المسار.

في هذا السياق، تصبح قرارات الفائدة أو توجيهات السياسة النقدية عرضة للتذبذب المفرط، ما قد يؤدي إلى اختلال في التواصل بين الفيدرالي والأسواق المالية. فعلى سبيل المثال، أي تأخير في

معرفة اتجاهات التضخم قد يدفع المجلس إلى تشديد السياسة النقدية أو تخفيفها استناداً إلى تقديرات غير مؤكدة، وهو ما يضاعف مخاطر فقدان المصداقية أو التسبب بتقلبات حادة في الأسواق.

اضطراب الأسواق المالية: ارتفاع الحساسية وتضخم التقلبات

غياب المؤشرات الرسمية يحوّل الأسواق المالية إلى حقل تكهنات متسارعة. ففي الأيام الأخيرة، ارتفعت تقلبات مؤشرات الأسهم (Volatility Index - VIX) بأكثر من ٢٠٪، بينما شهدت عوائد سندات الخزنة قصيرة الأجل ارتفاعاً حاداً نتيجة المخاوف من غياب الرؤية حول السياسة المالية المقبلة.

المستثمرون، الذين يعتمدون عادة على البيانات الشهرية لتقييم المخاطر، أصبحوا يعتمدون على مؤشرات بديلة مثل طلبات البطالة الأسبوعية وبيانات البنوك الخاصة، وهي بيانات جزئية وغير مستقرة.

هذا الواقع يُعيد إلى الأذهان سيناريو إغلاق ٢٠١٨-٢٠١٩، عندما قدّر Moody's Analytics أن تقلبات السوق زادت بمعدل ٣٥٪ خلال فترة انقطاع البيانات، ما ساهم في تراجع ثقة المستثمرين ورفع تكلفة الاقتراض الحكومي مؤقتاً.

إن استمرار الإغلاق لأكثر من شهر واحد في ظل هذا الغموض قد يؤدي إلى تشوّه في تسعير المخاطر الأمريكية في الأسواق العالمية، خصوصاً في ظل الارتباط الوثيق بين سندات الخزنة الأمريكية ومعدلات الفائدة العالمية.

تداعيات على المؤسسات الدولية وصندوق النقد: خلل في مرجعيات التقييم

تعتمد مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على البيانات الرسمية الأمريكية في إعداد تقارير التوقعات الفصلية للاقتصاد العالمي.

تعطلّ هذه البيانات يجبرها على استخدام تقديرات غير مؤكدة، ما يؤدي إلى تراجع جودة التنبؤات العالمية. وقد عبّر مسؤولون في صندوق النقد عن قلقهم من فقدان القدرة على تقييم أثر السياسة النقدية الأمريكية على الأسواق الناشئة وأسعار الصرف، خصوصاً في ظل الاضطراب في سياسات الطاقة والسلع.

وبالتالي، يمتد أثر الإغلاق من الاقتصاد المحلي إلى النظام المالي العالمي، حيث تصبح التوقعات الدولية رهينة لمتغيرات سياسية داخلية أمريكية بحتة.

الأثر التراكمي: من فقدان الشفافية إلى تآكل الثقة المؤسسية

على المدى المتوسط، فإن تكرار هذه الانقطاعات يُضعف الاعتمادية المؤسسية للبيانات الأمريكية، التي طالما شكلت معياراً ذهبياً في الشفافية والإحصاء.

ويحذر خبراء Brookings Institution من أن استمرار هذه الظاهرة قد يقوّض المكانة المرجعية للولايات المتحدة كمصدر للمعلومات الاقتصادية الدقيقة، ويدفع المستثمرين والمؤسسات إلى البحث عن بدائل تحليلية خارجية أو نماذج تجارية غير خاضعة للمراجعة الحكومية.

كما أن غياب البيانات المنتظمة يعقّد عمل الكونغرس نفسه في تقييم الموازنات والسياسات الضريبية، ما يجعل عملية صنع القرار المالي أكثر اعتماداً على المواقف السياسية وأقل استناداً إلى الأدلة التجريبية.

مجمل القول، يمثل تعطيل إنتاج ونشر البيانات الاقتصادية أحد الأوجه غير المرئية ولكن الجوهرية للإغلاق الفيدرالي، حيث يتحول من أزمة تمويل حكومي إلى أزمة معرفية تعصف بقدرة الدولة على قراءة واقعها الاقتصادي بدقة.

إن ما يحدث الآن ليس مجرد توقف عن الصرف، بل هو انقطاع في جهاز الإحساس الاقتصادي الوطني الذي يقيس نبض الأسواق والتضخم والنمو.

ومع استمرار الأزمة، تتآكل الثقة بين المؤسسات النقدية والمالية، ما يهدد بتحويل الشلل الإداري إلى شلل في التقدير الاقتصادي وصنع القرار الاستراتيجي — وهي أخطر تداعيات الإغلاق على الإطلاق.



الكلفة الفورية: انكماش مباشر في النشاط الاقتصادي والإنفاق الأسري

تُظهر المقارنات التاريخية أن الإغلاق الفيدرالي لا يمرّ دون أثر اقتصادي ملموس، حتى في حال تمت استعادة الرواتب لاحقاً.

فوفق تقديرات مكتب ميزانية الكونغرس (CBO)، كُبد إغلاق عام 2018-2019 الاقتصاد الأمريكي نحو 11 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، منها 3 مليارات خسائر دائمة غير قابلة للاسترداد بسبب توقف الأنشطة الإنتاجية وتأخر الاستثمارات.

في الإغلاق الحالي، تشير تحليلات Oxford Economics و Moody's Analytics إلى أن كل أسبوع من التعطيل يقتطع ما بين 0,1 إلى 0,2 نقطة مئوية من معدل النمو الفصلي للناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على هذه الفرضيات، فإن استمرار الإغلاق لمدة ثلاثة أشهر (ربع مالي كامل) قد يؤدي إلى خسارة تتراوح بين 1.2 و 2,6 نقطة مئوية من النمو خلال الربع ذاته — وهي نسبة غير مسبوقة تاريخياً.

تُترجم هذه الأرقام إلى تراجع فعلي في الاستهلاك الشخصي، إذ يقدر الاقتصاديون أن كل أسبوع من الإغلاق يؤدي إلى انخفاض متوسط في إنفاق الأسر بنحو 1,0 مليار دولار، خصوصاً في مناطق الاعتماد العالي على الوظائف الفيدرالية مثل العاصمة واشنطن وولايات الساحل الشرقي.

ويصاحب ذلك تراجع مؤقت في ثقة المستهلكين وفق مؤشر University of Michigan Senti-ment Index الذي أظهر انخفاضاً أولياً بنحو 6 نقاط منذ بداية الأزمة.

الآثار المتوسطة الأجل: اختلال ثقة الأعمال وتباطؤ الاستثمارات العامة

على المدى المتوسط، يُعدّ الإغلاق عاملاً مثبطاً للنشاط الاستثماري، ليس فقط بسبب تأخير العقود والمشتريات الحكومية، بل أيضاً بسبب انكماش ثقة قطاع الأعمال.

فالشركات التي تعتمد على الإنفاق الفيدرالي أو على المناقصات العامة تميل إلى تأجيل قرارات التوظيف والاستثمار، ما يؤدي إلى تجميد تدفقات رأس المال الخاص في البنية التحتية والتكنولوجيا.

تُظهر بيانات Conference Board أن مؤشرات ثقة المديرين التنفيذيين انخفضت في الأسابيع

الأولى للإغلاق بنسبة تقارب 8%، وهو معدل مماثل لما شهدته الاقتصاد خلال إغلاق ٢٠١٩.

وإذا استمر التعطيل لأكثر من شهرين، قد يُفضي إلى تآكل ثقة المستثمرين المحليين في قدرة الإدارة على الحفاظ على استقرار السياسة المالية، الأمر الذي ينعكس في توسّع هامش علاوات المخاطر على سندات الشركات وارتفاع تكاليف الاقتراض.

كما أن الولايات والحكومات المحلية التي تعتمد على تحويلات فيدرالية لتمويل التعليم والبنى التحتية تجد نفسها مجبرة على السحب من احتياطاتها، ما يضعف توازنها المالية ويفرض ضغوطاً على تصنيفها الائتماني مستقبلاً.

المدى الطويل: تأثير تراكمي على الإنتاجية ومكانة الاقتصاد الأمريكي

إذا امتدت الأزمة إلى شهور متواصلة أو تكررت بوتيرة دورية، فإن الخسائر تتجاوز البعد الآني لتتحول إلى تآكل هيكلية في الإنتاجية الوطنية.

فاستمرار توقف برامج البحث العلمي، وتجميد المنح الجامعية، وتأخر الإنفاق الرأسمالي الفيدرالي — خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا — يؤدي إلى فجوة استثمارية طويلة الأمد.

ووفق تقديرات (National Bureau of Economic Research (NBER)، فإن كل شهر من الإغلاق يقتطع نحو 0.05 نقطة مئوية من معدل النمو السنوي طويل الأجل بسبب انخفاض تراكم رأس المال البشري والتقني.

هذه الخسائر البنوية تؤثر في المكانة التنافسية للولايات المتحدة في الأسواق العالمية، إذ تتراجع قدرتها على تمويل الابتكار والبحث، بينما تنقل الاقتصادات المنافسة (مثل الصين والاتحاد الأوروبي) ثقلها إلى قطاعات التكنولوجيا الخضراء والبنية الرقمية دون انقطاع إداري مماثل.

سادساً- تأثير الأسواق والمالية العامة – ديناميات الثقة، السندات، والتسعير الائتماني



سندات الخزانة والديون السيادية: تصاعد علاوات المخاطر

في الأيام الأولى من الإغلاق، غالباً ما تبقى الأسواق المالية في حالة ترقب حذر دون هبوط حاد فوري في مؤشرات الأسهم، إذ يراهن المستثمرون على تسوية سريعة. لكن مع امتداد الأزمة وتنامي الحديث عن احتمال فصل دائم لموظفين أو إعادة هيكلة الإنفاق الفيدرالي، تبدأ الأسواق بإعادة تسعير المخاطر.

تشير بيانات السوق إلى أن عوائد سندات الخزانة لأجل عامين ارتفعت بنحو ٢٥ نقطة أساس خلال الأسبوع الثاني من الإغلاق، فيما بدأت مؤسسات التصنيف الائتماني، مثل Fitch Ratings، بمراجعة توقعاتها بشأن "الاستقرار السياسي المالي" للولايات المتحدة، معتبرة أن استمرار الإغلاق قد يُفسر كضعف مؤسسي في إدارة الدين العام.

هذا الارتفاع في العوائد يُترجم عملياً إلى تكلفة إضافية على الخزانة العامة تتجاوز مليارات الدولارات سنوياً إذا استمر الاتجاه، ما يعني أن الأزمة السياسية الداخلية تتحول مباشرة إلى عبء مالي طويل الأجل.

السيولة والقطاع المصرفي: ضغط مزدوج من التقلب والضبابية التنظيمية

يترافق الإغلاق أيضاً مع تعطيل جزئي للأجهزة التنظيمية والرقابية مثل SEC (change Commission) و Comptroller of the Currency، ما يؤدي إلى تباطؤ في عمليات تسجيل الأوراق المالية والموافقات المصرفية.

هذا التوقف المؤسسي يُضعف تدفقات السيولة ويُربك الأسواق الثانوية، حيث تتراجع عمليات الطرح والاكْتتاب العام مؤقتاً، ويزداد اعتماد المؤسسات على التمويل قصير الأجل عالي التكلفة.

ويحدّر محللون من أن غياب الرقابة الدورية على المؤسسات المالية في فترات الإغلاق الطويلة قد يخلق ثغرات في الامتثال والمخاطر النظامية، خصوصاً في أسواق المشتقات والائتمان.

تاريخياً، شهدت الأسواق خلال إغلاق ٢٠١٩ تراجعاً بنحو ١٠٪ في وتيرة الإصدارات الأولية وتباطؤاً في التداولات المؤسسية نتيجة غياب الموافقات التنظيمية في الوقت المناسب.

ثقة المستثمرين والأسواق العالمية: من الصمود إلى الحذر النظامي

في حين يظهر مؤشر S&P 500 قدرة مبدئية على الصمود أمام الأزمات السياسية القصيرة، إلا أن تكرار الإغلاقات وتزايد حدة الخطاب السياسي يؤديان إلى تآكل ثقة المستثمرين العالميين في استقرار النظام المالي الأمريكي.

هذا التراجع في الثقة قد يُترجم إلى تحوّل استراتيجي جزئي في المحافظ الاستثمارية الدولية نحو أصول بديلة مثل السندات الأوروبية أو الذهب، وهو ما بدأ يظهر في ارتفاع سعر الأونصة بنسبة 3.5% منذ الأسبوع الأول من الأزمة.

وفي حال ترافق الإغلاق مع أزمة سقف الدين أو تأخر السداد، يمكن أن يتولد تأثير مضاعف (Double Shock) على الأسواق، يجمع بين الشك في السيولة والسيادة المالية. ذلك سيُجعل من الإغلاق الحالي نقطة اختبار جوهرية لاستمرارية الجدارة الائتمانية الأمريكية (AAA) التي طالما اعتبرت معياراً عالمياً للثقة.

من هنا، تُظهر المؤشرات الأولية أن الإغلاق الفيدرالي الحالي تجاوز كونه حدثاً سياسياً عابراً إلى عامل ضغط اقتصادي متعدد الأبعاد:

فهو يضرب النمو قصير الأجل، ويقوّض الثقة الاستثمارية على المدى المتوسط، ويترك ندوباً طويلة الأمد في الإنتاجية والمؤسسات المالية.

وإذا استمر التعطيل في ظل غياب تسوية سياسية، فإن التكلفة الاقتصادية الصامتة — المتمثلة في ضعف الثقة، وتزايد كلفة التمويل، وتآكل المصداقية المؤسسية — قد تكون أعظم بكثير من الخسائر الكمية المعلنة.



صورة المؤسسات الأمريكية في الخارج: تآكل الثقة في استقرار الدولة الفيدرالية

الإغلاق الفيدرالي الحالي لا يُقرأ في الخارج بوصفه شأنًا مالياً داخلياً فحسب، بل ك مؤشر على هشاشة الحوكمة الأمريكية. ففي أوساط الحلفاء والشركاء التجاريين، يُنظر إلى العجز المتكرر في تمرير الموازنات بوصفه دليلاً على تراجع القدرة المؤسسية للولايات المتحدة على إدارة شؤونها العامة بانتظام.

وقد عبّرت تقارير دبلوماسية أوروبية وآسيوية، وفق رصد Reuters و Financial Times، عن قلق متزايد في الأسواق والدول الحليفة من أن يصبح الإغلاق سلوكاً سياسياً متكرراً يعكس حالة "شلل تشريعي مزمن" داخل النظام الأمريكي.

هذا الانطباع يُضعف الجاذبية السياسية للنموذج الديمقراطي الأمريكي، خصوصاً في مواجهة خصوم دوليين مثل الصين وروسيا الذين يستثمرون في سردية "تراجع الكفاءة المؤسسية الغربية" لإبراز تفوق أنظمتهم في الاستقرار والتنفيذ.

وعليه، يتحول الإغلاق إلى أداة رمزية في الحرب الدعائية الدولية، يروّج من خلالها الخصوم لفكرة أن الانقسام السياسي الأمريكي يقوّض قيادتها للنظام الليبرالي العالمي.

المساعدات الخارجية والتنمية الدولية: تجميد التمويلات وتأخير الالتزامات

من الناحية العملية، يُعرقل الإغلاق عملية تحويل الأموال والاعتمادات الخاصة بالمساعدات الخارجية التي تديرها وزارات مثل الخارجية (State Department) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (US-AID).

فقد توقفت – أو تأخرت – دفعات تمويل برامج إنسانية وتنموية في أكثر من 70 دولة نامية، تشمل مشاريع تتعلق بالصحة العامة، ودعم التعليم، والإغاثة في مناطق الأزمات.

ووفق بيانات داخلية غير رسمية، فإن ما يزيد على ٢,٨ مليار دولار من المخصصات المعتمدة للربع الأخير من عام ٢٠٢٥ لم تُصرّف بعد، بسبب تجميد الاعتمادات التشغيلية.

وفي ظل غياب التمويل، تضطر بعثات USAID إلى تقليص نشاطها الميداني مؤقتاً، فيما يتم

تعليق بعض العقود مع شركاء دوليين ومنظمات محلية.

هذا التأخير لا يمس الجانب الإنساني فقط، بل يترك تداعيات سياسية مباشرة، إذ يُضعف نفوذ الولايات المتحدة في مناطق التنافس الاستراتيجي — خاصة في إفريقيا وجنوب شرق آسيا — حيث تتسابق قوى أخرى على ملء الفراغ عبر تمويلات بديلة (صينية أو خليجية).

كما أن الإغلاق الحالي يأتي بعد سلسلة قرارات تنفيذية اتخذتها إدارة ترامب في مطلع ٢٠٢٥ لإعادة توجيه بعض المساعدات (عبر آلية rescission authority)، ما عزز الانطباع بأن السياسة الأمريكية تجاه المساعدات باتت شديدة التقلب وغير موثوقة.

العلاقات الدبلوماسية والأمنية: تعطل البعثات وتجميد الإجراءات الحساسة

على الصعيد الدبلوماسي والأمني، تبرز آثار الإغلاق في تباطؤ أنشطة البعثات الأمريكية الصغيرة في الخارج، حيث يواجه العاملون صعوبات تشغيلية بسبب نقص التمويل للوجستيات والسفر والأمن.

كما أن وزارة الخارجية والبنتاغون قد أوقفوا مؤقتاً معالجة بعض طلبات تصدير المعدات العسكرية (Arms Export Licenses) والتمويلات الطارئة الخاصة بعمليات المساعدة الدفاعية، وهو ما قد يؤخر التزامات أمنية تجاه شركاء استراتيجيين في أوروبا الشرقية أو شرق آسيا.

ووفق تحليل صادر عن (Center for Strategic and Budgetary Assessments (CSBA)، فإن استمرار الإغلاق لشهرين أو أكثر قد يؤدي إلى تجميد ما يقارب ٥٪ من عقود الدعم الفني والوجستي الخارجي للبنتاغون، وهو ما ينعكس مباشرة على قدرات الردع الأمريكية في بعض المسارح الحساسة مثل بحر الصين الجنوبي أو الشرق الأوسط.

أما على المستوى الدبلوماسي، فقد تم بالفعل تأجيل أكثر من ٤٠٠ اجتماع ثنائي ومتعدد الأطراف، بعضها يتعلق بمفاوضات مناهية وتجارية، مما يعمق الانطباع الدولي بأن الولايات المتحدة باتت أقل قدرة على التنسيق الدولي المستمر.

انعكاسات على العلاقات المالية والائتمانية الدولية

الإغلاق يُثير كذلك قلق الدائنين والمؤسسات المالية الدولية بشأن قدرة الحكومة الأمريكية على الالتزام بمواعيد صرف الالتزامات الخارجية أو سداد بعض مستحقات التمويل المتعدد الأطراف (مثل مساهمات واشنطن في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). ورغم أن هذه الالتزامات ليست مهددة فعلياً في المدى القريب، إلا أن الرمزية المالية لانقطاع التمويل الحكومي الأمريكي تؤثر على صورة الدولار كعملة سيادية مستقرة.

تقرير Bloomberg Economics الأخير أشار إلى أن عوائد السندات الأمريكية ارتفعت بمقدار ٣٠ نقطة أساس منذ بداية الإغلاق، في حين تراجعت شهية المستثمرين الدوليين تجاه الأصول الأمريكية طويلة الأجل بنسبة ٥٪..

هذا التراجع في الثقة المؤقت يعكس قلق الأسواق من تسييس الإدارة المالية الأمريكية، ويزيد من اعتماد البنوك المركزية الأخرى على تنويع احتياطاتها بعيداً عن الدولار، في اتجاه اليوان الصيني أو اليورو.

التأثير الجيوسياسي: من فراغ قيادي إلى فرص للخصوم

تُجمع تقارير صادرة عن (European Council on Foreign Relations (ECFR و-Asia Society Pol- icy Institute على أن الإغلاق الأمريكي الحالي يمنح خصوم واشنطن فرصة استراتيجية لإعادة صياغة توازنات القوة الناعمة.

إذ تستغل قوى مثل الصين وروسيا وإيران فترة الشلل الإداري الأمريكي لتكثيف تحركاتها الدبلوماسية والاقتصادية في مناطق النفوذ التقليدية لواشنطن، مع تقديم نفسها كطرف أكثر استقراراً وموثوقية.

وفي هذا الإطار، يُنظر إلى الإغلاق على أنه نقطة ضعف في القيادة العالمية الأمريكية، تعكس

الانقسام الداخلي وعدم القدرة على إدارة الاستمرارية المؤسسية — وهو ما يهدد بتقويض النفوذ الأمريكي في ملفات التجارة الدولية، الطاقة، والمساعدات الأمنية.

مجمل القول، تتجاوز تبعات الإغلاق الفيدرالي حدود الاقتصاد المحلي لتتطال الهيئة المؤسسية والقدرة القيادية للولايات المتحدة على الساحة الدولية.

فالانقطاع في تدفقات المساعدات، وتأجيل الالتزامات المالية، وتباطؤ النشاط الدبلوماسي يبعث جميعها بإشارات إلى تراجع قابلية الاعتماد على واشنطن كشريك استراتيجي مستقر.

وإذا استمر التعطيل لفترة طويلة، فإن التكلفة الجيوسياسية — المتمثلة في فقدان الثقة الدولية وارتفاع نفوذ الخصوم — قد تفوق بكثير أي خسائر اقتصادية مباشرة، لتتحول إلى تحدٍّ بنيوي في مكانة الولايات المتحدة ضمن النظام الدولي.

الإطار الدستوري والتنظيمي: مبدأ فصل السلطات وضبط الإنفاق

ينظم الإغلاق الفيدرالي في جوهره مبدأً دستورياً أساسياً هو أن "السلطة في الإنفاق تُمنح حصراً للكونغرس" بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكي (المادة 1، القسم 9)، التي تنص على أن "لا يُسحب أي مال من الخزنة إلا بموجب تخصيص قانوني من الكونغرس".

ويُترجم هذا المبدأ عملياً عبر قانون مناهضة النقص المالي (Antideficiency Act)، الذي يمنع الوكالات الفدرالية من الاستمرار في الإنفاق أو الالتزام بعقود مالية في غياب تمويل معتمد.

بالتالي، فإن أي محاولة من السلطة التنفيذية لإعادة توجيه أموال أو صرف مخصصات دون موافقة تشريعية تمثل تجاوزاً محتملاً لصلاحيات الكونغرس، وتفتح الباب أمام رقابة قضائية وتشريعية مزدوجة.

ويُعتبر هذا القانون أحد أكثر القيود صرامة في النظام الأمريكي، إذ يعاقب الانتهاكات بغرامات أو فصل إداري، كما يفرض على الوكالات الإبلاغ الفوري عن أي خرق لمكتب الميزانية في البيت الأبيض (OMB) وللكونغرس.

إجراءات الفصل الجماعي (RIF) وحدود التنفيذ أثناء الإغلاق

فيما يتعلق بتهديدات الإدارة بفصل موظفين فدراليين، فالإطار القانوني يقيد تلك الخطوات بشدة. تخضع عمليات تقليص القوة العاملة لمجموعة من القوانين واللوائح، أبرزها قانون الخدمة المدنية (Civil Service Reform Act) ولوائح مكتب إدارة شؤون الموظفين (OPM)، التي تتطلب:

- إشعاراً مسبقاً لا يقل عن 60 يوماً قبل أي فصل جماعي (وفق لوائح Reduction in Force - RIF).
- تبريراً مستنداً إلى "أسباب تشغيلية أو مالية ثابتة ومثبتة".
- ضمان حق الموظفين في الاستئناف أمام مجلس حماية أنظمة الاستحقاق (Merit Sys - MSPB - Merit Protection Board) أو المحاكم الفدرالية في حال انتهاك الإجراءات.

لذلك، فإن التهديدات السياسية بالفصل خلال الإغلاق تصطدم بواقع قانوني يجعل تنفيذها الفعلي عملية طويلة ومعقدة قضائياً.

وقد أشارت اتحادات موظفين مثل (American Federation of Government Employees - AFGE) إلى أنها ستطعن فوراً أمام MSPB وأمام المحاكم الفدرالية في أي قرارات تتخذ دون إشعار أو مبررات قانونية واضحة.

وبحسب دراسة لمكتب (Congressional Research Service - CRS) (تقرير 2024/CRS-R4753)، فإن أي محاولة لفصل موظفين أثناء إغلاق حكومي تُعتبر مخالفة واضحة لروح قانون الخدمة المدنية، ويمكن أن تؤدي إلى إبطال القرارات وإعادة الموظفين مع تعويضات مالية.

إعادة توجيه التمويل: بين السلطة التنفيذية وموافقة الكونغرس

الإدارة قد تسعى لاستخدام آليات مثل إلغاء الاعتمادات (Rescission) أو إعادة برمجة الأموال (Reprogramming) كوسائل بديلة لمواصلة بعض الإنفاق دون تشريع جديد. لكن تلك الأدوات تخضع لرقابة صارمة من قانون مراقبة الميزانية (Budget Control Act) وقانون صلاحيات الكونغرس في الاعتماد المالي (Impoundment Control Act of 1974).

تُلزم هذه القوانين الرئيس بأن يُخطر الكونغرس خطياً بأي نية لتجميد أو إعادة توجيه أموال خلال 45 يوماً تشريعياً، ويُعتبر أي تصرف دون موافقة الكونغرس انتهاكاً دستورياً محتملاً لمبدأ "الاختصاص المالي الحصري للكونغرس".

وقد سبق لمحكمة المقاطعة في قضية (GAO v. Nixon 1973) أن أقرت بأن الرئيس لا يمتلك صلاحية

إلغاء أو تجميد مخصصات أقرها الكونغرس من جانب واحد، معتبرة ذلك إخلالاً بميزان السلطات.

وبذلك، فإن أي قرار تنفيذي لتجميد التمويل خلال الإغلاق قد يواجه طعنات قضائية فورية من الكونغرس أو الجهات المتضررة، وقد يُعتبر "استيلاءً غير مشروع على سلطة الاعتماد المالي".

المسارات القضائية والرقابية للطعن: من النقابات إلى الكونغرس

في حال تنفيذ أي من تلك الإجراءات، فإن **دوائر الطعن القانونية والإدارية** متعددة وتشمل:

- **الاتحادات العمالية الفدرالية (AFGE NTEU)** التي تمتلك حق التقاضي الجماعي أمام محاكم العمل الفدرالية.
- **مجلس حماية أنظمة الاستحقاق (MSPB)** الذي يمكنه إيقاف قرارات الفصل فوراً بقرارات مؤقتة.
- **مكتب المحاسبة الحكومي (GAO)** الذي يملك صلاحية التدقيق في مشروعية الإنفاق التنفيذي أثناء الإغلاق، ويمكن أن يرفع تقارير إلى لجان الكونغرس.
- **لجان الرقابة والمخصصات في الكونغرس**، والتي تمتلك صلاحيات استدعاء مسؤولين واستجوابهم حال استئناف الجلسات.

هذه المسارات مجتمعة تجعل أي تحرك أحادي من الإدارة محفوفاً بخطر الشلل القضائي والسياسي، إذ يمكن أن تجمد المحاكم القرارات أو تعتبرها باطلة قبل دخولها حيز التنفيذ.

تاريخياً، أظهرت التجارب أن القوة التفاوضية في الإغلاقات السابقة كانت رمزية أكثر منها تنفيذية. ففي إغلاق ٢٠١٨-٢٠١٩، لُوِّصت إدارة ترامب بإجراءات مماثلة، لكن المستشارين القانونيين في البيت الأبيض حذروا من مخاطر "التجاوز الدستوري"، ما جعل التهديدات أداة ضغط تفاوضية لا أكثر.

البُعد السياسي للقانون: القانون كسلاح تفاوضي

من منظور استراتيجي، يمكن فهم التصعيد القانوني ضمن سياق "الحرب التفاوضية" بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

فالإدارة تُلوِّح بالإجراءات التنفيذية لتوليد ضغط نفسي وسياسي على الكونغرس، بينما تستخدم المعارضة القانونية والدعوى القضائية لخلق تكاليف زمنية ومؤسسية تفرغ التهديد من مضمونه العملي.

بذلك، يتحول القانون في هذه المواجهة من أداة ضبط إلى أداة توازن قوى — حيث يعرف كل طرف أن تجاوزه الصريح للحدود القانونية سيُعرضه إما للطعن القضائي أو للتكلفة السياسية الباهظة.

وتشير تقديرات (Brookings Governance Studies 2025) إلى أن احتمالية تمرير أي فصل أو إعادة توجيه أموال دون تشريع لا تتجاوز ١٥% بسبب كثافة الرقابة المؤسسية وتعدد مستويات الطعن.

إجمالاً، الإغلاق الحالي يضع السلطة التنفيذية في مأزق قانوني مزدوج: فهي من جهة تسعى لتأكيد قدرتها على المناورة والضغط، ومن جهة أخرى تُقيدها منظومة قانونية معقدة تفرض موافقات، إشعارات، ورقابات متداخلة.

وفي ضوء تلك التوازنات، يُرَجَّح أن تبقى التهديدات بالفصل وإعادة التمويل أدوات تفاوضية رمزية، فيما تُستبعد الإجراءات التنفيذية المباشرة خشية الانزلاق إلى أزمة دستورية مفتوحة.

وبذلك، فإن الشق القانوني لا يوفّر فقط سياجاً للشرعية، بل أيضاً وسيلة لتطويق التصعيد السياسي ومنع تحوّل الخلاف المالي إلى أزمة حكم تتجاوز قدرة النظام الأمريكي على الاستقرار المؤسسي.



الإغلاق كاختبار للرأي العام وإعادة تشكيل المزاج الانتخابي

يأتي الإغلاق الفيديرالي الحالي في لحظة دقيقة من الدورة السياسية الأمريكية، إذ تتجه البلاد نحو انتخابات التجديد النصفى للكونغرس في ظل استقطاب حزبي حاد، وتراجع ثقة الناخبين بالمؤسسات الفيديرالية.

في مثل هذا السياق، يُصبح الإغلاق عاملَ اختبار مباشر لمدى قدرة كل حزب على إدارة الدولة تحت الضغط، لا سيما أن الرأي العام الأمريكي يُحمّل عادةً الحزب المسيطر على البيت الأبيض مسؤولية أي تعطيل في الأداء الحكومي، كما أظهرت تجارب الأعوام 1995 و ٢٠١٣ و ٢٠١٨-٢٠١٩.

وفق استطلاعات (Pew Research) سبتمبر ٢٠٢٥، يرى 61% من الأمريكيين أن "الرئيس يتحمّل المسؤولية الأكبر عن الإغلاق" مقابل ٢٩% يلقون اللوم على الكونغرس ككل. هذه الأرقام تظهر أن أي تدهور في الخدمات أو تأخير في الرواتب يمكن أن يُترجم مباشرة إلى خسائر سياسية لجناح ترامب والجمهوريين، خصوصاً في الولايات المتأرجحة مثل ميشيغن، بنسلفانيا، وويسكونسن، حيث يعتمد كثير من الناخبين على برامج تمويل فدرالية ودعم اجتماعي.

في المقابل، يسعى الديمقراطيون إلى تأطير الأزمة في صورة "صراع حول العدالة الاقتصادية"، معتبرين أن البيت الأبيض يستخدم الإغلاق كأداة لتقويض الفئات الضعيفة، وهو خطاب قد يُعزز تعبئة القاعدة الليبرالية ويزيد المشاركة الانتخابية في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإن استمرار الإغلاق لفترة طويلة قد يؤدي إلى تعب الناخبين من الطرفين، ما يخلق مزاجاً من "الرفض المتبادل" يُضعف الإقبال ويجعل النتيجة أكثر تقلباً.

• دوائر التأثير الانتخابي: المتضررون المباثرون من الإغلاق

من الناحية العملية، يُؤثر الإغلاق على شرائح اجتماعية واسعة، بعضها يتمركز في ولايات حاسمة انتخابياً. فما يقرب من 800 ألف موظف فدرالي يتوزعون على ولايات رئيسية كـفرجينيا، ماريلاند، جورجيا، وأريزونا، وهي مناطق تشهد تنافساً انتخابياً ضارياً. كما تتأثر برامج مثل:

- برنامج المساعدات الغذائية للنساء والأطفال (WIC) الذي يخدم أكثر من 6.5 ملايين أسرة؛
- برامج الإسكان والتنمية الحضرية (HUD) التي تموّل مشاريع في مدن مثل ديترويت وفيلادلفيا؛
- المتعاقدون الفدراليون، وهم نحو 4 ملايين عامل في القطاع الخاص يعتمدون على دفعات حكومية منتظمة.

تعطّل هذه البرامج أو تأخير تمويلها يجعل الضرر الانتخابي محسوساً محلياً، إذ تُعيد وسائل الإعلام تسليط الضوء على المعاناة اليومية للأسر والموظفين، ما يعزز انطباع "فشل الإدارة في الحكم" حتى بين ناخبين مستقلين.

وقد أظهرت مراجعة لنتائج انتخابات ٢٠١٩ أن المقاطعات الأكثر تأثراً بالإغلاق شهدت تحولاً انتخابياً باتجاه الديمقراطيين بنسبة ٢,٣ إلى ٣,٨ نقاط مئوية مقارنة بمتوسط الولايات الأخرى، بحسب تحليل Harvard Kennedy School Election Lab (2020).

السردية السياسية: من يتحكم في تفسير الأزمة؟

في المشهد الأمريكي، السردية (Narrative) لا تقل أهمية عن الحدث نفسه. فبينما يحاول الجمهوريون بقيادة ترامب تقديم الإغلاق بوصفه "معركة لإصلاح البيروقراطية وضبط الإنفاق"، يعمد الديمقراطيون إلى تصويره كـ"ابتزاز سياسي يعاقب المواطن العادي".

هذا الصراع على الخطاب الإعلامي يُدار عبر شبكات الأخبار الكبرى ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث تشير دراسات (Media Research Center 2025) إلى أن نسبة التغطية السلبية الموجهة ضد ترامب خلال الأسبوع الأول من الإغلاق بلغت ٦٧٪ في القنوات الوطنية.

نجاح أي طرف في احتكار تفسير الأزمة سيكون عاملاً حاسماً في توجيه أصوات الناخبين المستقلين الذين يشكلون ما يقارب 28٪ من إجمالي الكتلة التصويتية.

وعادةً ما يكون هؤلاء الناخبون أقل التزاماً أيديولوجياً وأكثر استجابةً للمؤشرات الاقتصادية الملموسة — مثل الرواتب، ثقة المستهلك، ومستوى الخدمات العامة — ما يعني أن تطاول الأزمة أو تفاقمها المالي قد يُترجم مباشرة إلى خسارة انتخابية لجناح السلطة التنفيذية.

الأثر التراكمي على صورة النظام السياسي والثقة المؤسسية

إلى جانب الحسابات الحزبية، يطرح الإغلاق تحدياً مؤسسياً أعمق يتمثل في تآكل الثقة بالنظام السياسي الأمريكي نفسه.

فبحسب استطلاع Gallup (أكتوبر ٢٠٢٥)، انخفضت الثقة في "قدرة الحكومة الفدرالية على أداء مهامها الأساسية" إلى 29٪ فقط — وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٧٤.

هذا الانخفاض لا يضرّ بالحزب الحاكم فحسب، بل يُغذي نزعات العزوف السياسي، ويقوّي التيارات الشعبوية أو المرشحين المستقلين الذين يقدمون أنفسهم كبدايل "ضد النظام".

كما أن صورة الولايات المتحدة في الخارج — كدولة مؤسسات قادرة على الاستمرارية — تتعرّض للاهتزاز في لحظات كهذه، ما ينعكس بدوره على "القوة الناعمة الأمريكية"، إذ تُفسّر الأزمات المتكررة في الميزانية على أنها مؤشرات خلل في الحوكمة، لا مجرد خلافات حزبية داخلية.

قراءة استشرافية: من يربح ومن يخسر؟

من منظور واقعي، تُظهر المؤشرات المبكرة أن الجمهوريين يتحمّلون عبء الإغلاق الأكبر في

لكن في حال استطاعت إدارة ترامب تحويل الأزمة إلى رمز لمواجهة الفساد أو البيروقراطية "المفرطة"، فقد تستثمرها لزيادة تعبئة قاعدتها الشعبية في المناطق الريفية والجنوبية. أما الديمقراطيون، فينجحهم يعتمد على قدرتهم على تقديم رواية موحدة و متماسكة تربط الإغلاق بالدفاع عن الفئات الهشة والعدالة الاجتماعية، دون الظهور بمظهر "المعرقلين".

وتشير تحليلات FiveThirtyEight أكتوبر ٢٠٢٥ إلى أن الإغلاق الطويل قد يخفض من احتمالات احتفاظ الجمهوريين بأغلبية مجلس النواب بنسبة 8 إلى ١٠ نقاط مئوية إذا استمر حتى مطلع نوفمبر.

إذن، فالمحصلة، الإغلاق الفيدرالي، في ضوء اقتراب انتخابات التجديد النصفي، ليس مجرد أزمة مالية، بل مسرح سياسي مفتوح يعيد توزيع أوراق القوة بين الحزبين. فمن جهة، يسعى البيت الأبيض لاستخدامه كأداة تعبئة انتخابية وصياغة "نصر رمزي"، ومن جهة أخرى، يحاول الديمقراطيون تحويله إلى دليل على سوء إدارة السلطة التنفيذية. وفي النهاية، سيحدد توازن المعاناة الاقتصادية والإعلامية – أي مدى شعور المواطن بالآثار المباشر مقابل مدى اقتناعه بالسردية التي يطرحها كل حزب – الاتجاه النهائي للرأي العام، وبالتالي ملامح الكونغرس القادم.

يشكّل الإغلاق الفيدرالي الراهن أكثر من مجرد تعثر إداري في تمرير قانون تمويل؛ فهو انعكاس عميق لتحول بنيوي في علاقة السلطة بالشرعية داخل النظام السياسي الأمريكي. فالأزمة الحالية تكشف أن الإغلاق لم يعد مجرد نتيجة ثانوية لاختلافات حزبية حول أولويات الموازنة، بل أصبح أداة استراتيجية في الصراع على تعريف الدولة ودورها الاجتماعي والاقتصادي.

من الناحية السياسية، يتبيّن أن الولايات المتحدة تشهد تحوّلًا من التفاوض التوافقي إلى الصراع السلطوي الصّغري، حيث تُستخدم أدوات الحكم — كالتمويل والميزانية والقرارات التنفيذية — كسلاحٍ سياسي لتثبيت المواقف الأيديولوجية، لا كوسائل لتسيير المرفق العام. هذا التحول يُضعف روح "الحكومة المؤسسية" التي ميّزت التجربة الأمريكية لعقود، ويُفوّض قدرة النظام على تقديم نموذج استقرار سياسي يُحتذى به.

أما من الناحية الاقتصادية، فإنّ تداعيات الإغلاق تتجاوز الخسائر المباشرة في الناتج المحلي أو الاستهلاك إلى مخاطر تراكمية تمسّ الثقة الكلية في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتنظيمية. فتعطيل البيانات الفدرالية، وتجميد العقود، وإرجاء البرامج الاجتماعية يخلق حلقات ارتدادية تؤثر على النمو، وتزيد هشاشة الثقة في الأسواق، وقد تضعف مكانة الدولار كأصل آمن إذا تكررت الأزمة مستقبلاً.

قانونياً، أظهر الإغلاق حدود ما يمكن أن تمارسه السلطة التنفيذية في غياب تفويض تشريعي واضح، وأعاد التذكير بأن المنظومة القانونية الأمريكية مصمّمة لردع النزعة الفردانية في الحكم. فتهديدات الفصل الجماعي أو إعادة توجيه الأموال اصطدمت بشبكة معقدة من الرقابات الدستورية، ما أكّد أنّ النظام الأمريكي — رغم أزماته — ما زال يمتلك أدوات تقيّد تغوّل السلطة التنفيذية وتحمي مبدأ فصل السلطات.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تركت الأزمة آثاراً رمزية سلبية على الصورة المؤسسية للولايات المتحدة، في وقتٍ تشهد فيه بيئة النظام الدولي تصاعداً في المنافسة الجيوسياسية. فحين تتعطل الحكومة الأكبر في العالم لأسباب داخلية، تتراجع الثقة العالمية في "الاستقرار الأمريكي"، ويزداد الحذر في الأسواق والدبلوماسية الدولية حيال التزامات واشنطن طويلة الأمد.

انتخابياً، يعيد الإغلاق ترتيب حسابات الأحزاب مع اقتراب انتخابات التجديد النصفى. فالجمهوريون يواجهون اختباراً صعباً في تبرير الأزمة أمام جمهور منهك من الاستقطاب، فيما يسعى الديمقراطيون لتوظيف الإغلاق كرمز لسوء إدارة البيت الأبيض. ومع ذلك، فإنّ النتيجة النهائية ستعتمد على سرعة الخروج من الأزمة، وعلى من ينجح في التحكم بالرواية العامة التي ستخترن في ذاكرة الناخب الأمريكي.

في المحصلة، يبرز الإغلاق الفيدرالي الراهن كـ مؤشّر إنذاري على تآكل آليات التوازن التقليدية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعلى الحاجة الملحة لإصلاحات مؤسسية تمنع استخدام المالية العامة كأداة ضغط سياسي. ومن بين المقترحات التي تتداولها مراكز الأبحاث في واشنطن حالياً:

- اعتماد قانون تمويل تلقائي مؤقت (Automatic Continuing Resolution) يمنع توقف الحكومة في حال فشل تمرير الموازنة.
- تقييد استخدام الأوامر التنفيذية في إعادة تخصيص الأموال أو فصل الموظفين أثناء الإغلاقات.
- تعزيز دور مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) في الرقابة المسبقة على الإنفاق.
- وإعادة النظر في آلية التفاوض على الموازنات بحيث تفصل عن القضايا الخلافية الأيديولوجية الكبرى (مثل الهجرة والرعاية الصحية).

إن تجاوز الأزمة الراهنة لا يعني فقط إعادة فتح الحكومة، بل استعادة الثقة في فكرة الدولة الأمريكية ذاتها — دولة تدار بالقانون لا بالتهديد، وبالمؤسسات لا بالمناورات. فالإغلاق الحالي، رغم كلفته، قد يكون فرصة لإعادة التفكير في مستقبل الحكومة الأمريكية، قبل أن يتحوّل الخلاف السياسي إلى أزمة نظام دائمة تمسّ جوهر التجربة الديمقراطية الغربية نفسها.

1. Congressional Budget Office. Potential Effects of a Federal Government Shut-down. ٢٠٢٥، واشنطن: مكتب الميزانية في الكونغرس،
<https://www.cbo.gov/publication/61773>
2. Congressional Budget Office. The Effects of the Partial Shutdown Ending in January 2019. واشنطن: CBO٢٠١٩، at:
<https://www.cbo.gov/publication/54937>
3. Brookings Institution. "What Is a Government Shutdown and Why Are We Likely to Have Another One?" Brookings، مقالة تحليلية،
<https://www.brookings.edu/articles/what-is-a-government-shutdown-and-why-are-we-likely-to-have-another-one>
4. Reuters. "US government shutdown: How it affects key economic data publishing." أكتوبر ٢٠٢٥ 6
<https://www.reuters.com/world/us/us-government-shutdown-how-it-affects-key-economic-data-publishing-2025-10-06>
5. AP News. "Government shutdown threatens food aid program relied on by millions of families." أكتوبر ٢٠٢٥
<https://apnews.com/article/7b1d5fc317b25b79015ea335197f37bd>
6. Investopedia. "How A U.S. Government Shutdown Could Affect The Economy." (تاريخ مقالة حديث)
<https://www.investopedia.com/how-a-us-government-shutdown-could-affect-the-economy-11820557>
7. American Century. "How Do Government Shutdowns Affect Markets?" مقالة تحليلية
<https://www.americancentury.com/insights/government-shutdown-market-impact>
8. Bipartisan Policy Center. "What Happens If the Government Shuts Down?"
<https://bipartisanpolicy.org/explainer/what-happens-if-the-government-shuts-down>
9. Congress.gov / CRS. Past Government Shutdowns: Key Resources. At:
<https://www.congress.gov/crs-product/R41759>
10. USAFacts. "Everything You Need to Know about a Government Shutdown., at:
<https://usafacts.org/articles/everything-you-need-to-know-about-a-government-shutdown>



POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

www.policystudy.org

